

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

أكد خلال غبقة «مؤسسة البترول» أن هناك توجيهاً من رئيس الوزراء بضرورة الاستعجال في إقرارها

البصري: «الخدمة المدنية» يجتمع خلال رمضان لإقرار زيادة رواتب «النفط»

ارتفاع التكلفة وقد لا يكون هناك سقف لارتفاع هذه التكلفة، لذلك تم مراجعة تنفيذ المشروع عن طريق نظام تسليم المفتاح بحيث يكون هناك نوع من ضبط للمصروفات ووضوح للإجراءات وشفافية كاملة».

وذكر أن عملية الطرح والترسية ستتم برقابة مسبقة من ديوان المحاسبة وستكون استثناء في مثل هذه المشروعات الكبرى الحيوية جدا للقطاع النفطي والاقتصاد الكويتي وكثير من قطاعات الدولة فيما يتعلق بتوليد الكهرباء وتسويق النفط الكويتي التي بدأت الآن بوضع شروط بيئية فيما يتعلق بنسبة الكبريت في الوقود بعد التكرير لذلك لا بد من تنفيذ المشروع وفق الجدول المحدد في خطة التنمية للدولة.

وقال أن تنفيذ المشروعين في انتظار مخاطبة المجلس الأعلى للبترول لمجلس الوزراء من أجل تكليف ديوان المحاسبة بإجراءها بدأ الرقابة المسبقة ومن ثم تبدأ شركة البترول الوطنية في إجراءاتها التنفيذية على المشاريع. للمناقشة على المشروعين. وبين أن الكويت تسعى كذلك إلى الإكتفاء الذاتي من الغاز حيث أصبح سلعة إستراتيجية مثل النفط، وقد بدأ الإنتاج من الحقول المستكشفة في الشمال يؤتي ثماره بشكل مباشر، لذلك فكل المشروعين مهمان بالنسبة للقطاع وهو ملتزم بتنفيذهما لأنهما اقرا ضمن خطة التنمية التي صدر قانون خاص بها.

وفيما يخص مصفاة الصين وأخر التطورات المتعلقة بها قال د.البصري أن الشركة الإجنبي مازال قيد الدراسة لأن المشروع مازال في بدايته وقد كان هناك وفد لشركة البترول الكويتية العالمية منذ ثلاثة أسابيع في الصين من أجل التداول في هذا الأمر ومتوقع أن تتضح الصورة كاملة بخصوص إجراءات تنفيذ المشروع والشريك الإجنبي في منتصف الشهر الجاري.

● أحمد مغربي



(قاسم باشا)

البصري متوسط فاروق الزنكي وسامي الرشيد والشيخ طلال الخالد وعلي الهاجري خلال الغبقة



وزير النفط والزنكي والخالد والرشيد في حوار نفطي خلال الغبقة

المتفق عليها والدورة المستندية المعتمدة من كل الجهات الرقابية في الدولة مثل ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية ولجنة الفتوى والتشريع مع العلم بأن القطاع النفطي لا يخضع للرقابة المسبقة من قبل ديوان المحاسبة.

وأضاف د.البصري قائلاً: «في السابق كانت الآلية تعتمد على نظام عقود الكوست بلس الذي شهد الكثير من الملاحظات حول

يقطع كل الشكوك والظنون واللغظ حول سلامة المؤسسة والنقابات في مشروع المصفاة الجديدة والوقود النظيف لذلك رأى أن تمضي المؤسسة في هذه المشروعات الإستراتيجية المعتمدة في خطة التنمية للدولة التي وافق عليها مجلس الأمة وفق آلية جديدة.

وأوضح أن المجلس الأعلى للبترول وافق على الخطة في المشروعين وفقاً لكل الآليات

القطاع، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق الكامل بين المؤسسة والنقابات في تبني الصورة الأفضل للرواتب ومن ثم أصبح لزاماً دراسة الموضوع من قبل الجهات الفنية المختصة لوضع التصور النهائي الصحيح قبل اعتماده نهائياً.

مشروعاً المصفاة والوقود البيئي من جهة أخرى، قال د.البصري أن المجلس الأعلى للبترول آزاد أن



د.محمد البصري



البصري مصافحا أسعد السعد ويبدو هاشم الرفاعي

حتى يتسنى للديوان الانتهاء من الإقرار والتوصية النهائية ثم بعد ذلك ترفع للمجلس في اجتماعه المقبل.

وأكد د.البصري على سعي مؤسسة البترول الكويتية لتبني الخارطة الأفضل بالنسبة لزيادة الأجور، مؤكداً على أن العاملين في القطاع النفطي يستحقون الزيادة التي تعد حقاً أصلاً لهم، مشيداً بجهود العاملين في القطاع نظراً لما يبذلون

من مجهود واضح ومثالية في العمل والالتزام التام في الإنتاجية الجيدة، مستشهداً بالمشاركة في النجاح التي أعطيت للعاملين منذ شهرين والتي وصفها بأنها خير دليل على تقدير الدولة لذلك القطاع والعاملين فيه.

وأكد د.البصري على سعي مؤسسة البترول الكويتية لإقرار جدول الرواتب والأجور الذي تبنته بالتعاون مع النقابات العمالية في

عملية الطرح والترسية لمشروع «المصفاة الجديدة» والوقود البيئي ستتم برقابة مسبقة من ديوان المحاسبة



أجمعوا على أن الوضع الاقتصادي يحتاج إلى تكاتف الجهود لسرعة تنفيذه عقاريون لـ «الأبناء»: توفير 98 ألف وحدة سكنية ليس سهلاً وتنفيذ مشاريع خطة التنمية طوق النجاة لتوفيرها

الإسكانية. وقال الأيوب: لا يمكن التقليل من أهمية توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاز المشروعات الإسكانية ضاراً بالمثل بمدينة الشيخ سعد العبدالله التي تخيب عنها الركود التي أصابت بعض قطاعاته الاقتصادية.

وأيد العمر سرعة تنفيذ مشاريع خطة التنمية للخروج بالأداء الاقتصادي لبر الأمان، خاصة أن هناك حاجة ماسة لتحريك العجلة الاقتصادية التي تعاني منذ فترة بسبب تداعيات الأزمة المالية والتي ألحقت ضرراً ببعض القطاعات. وعلقت الخبيرة الاقتصادية نبيلة العنجري على أهمية تنفيذ مشاريع خطة التنمية ودورها في تعزيز الأداء الإقتصادي بالاهتمام بإن تنفيذ مشاريع التنمية أمر لا يمكن العودة عنه، لافتة إلى أن الشيخ أحمد الفهد الذي قاد خطط التنمية كان قد أعلن إنجازه 40% من الخطة التي تم تنفيذها، ومضيفاً أن الكويت دولة مؤسسات وبالتالي فإن هناك من القدرات القدرة على تنفيذ مشاريع الخطة بشكل سهل وميسر. وأوضح أن استكمال الطريق الذي بدأه الفهد بعد ضرورة اقتصادية في ظل التداعيات الراهنة التي أصابت بعض القطاعات الاقتصادية، مبيّنة أن تولى أحمد الهارون ملف خطة التنمية جاء اختياراً صحيحاً يعزز من الأبعاد الاقتصادية إلى الأمام ويحقق الكثير من الطموحات التي يحتاج القطاع لتحقيقها بشكل كبير خلال المرحلة المقبلة.

وبدوره، أشار نائب رئيس مجلس إدارة شركة المساهم للتطوير العقاري سعود الأيوب إلى وجود 98 ألف طلب إسكاني يحتاج إلى تنفيذ مشروعات خطة التنمية بأسرع وقت ممكن، ويحتاج إلى جهود كبيرة لتوفير الأرض والطاقة الكهربائية التي تعد أمراً مفصلاً خلال الأيام الحالية للخروج من تداعيات الأزمة

المشروعات ووفقاً لفتحات زمنية محددة، ومستدركاً بأن العقار لا يزال الأقوى في السوق ويحتاج إلى نفس حقيقي لخروج من تداعيات الركود التي أصابت بعض قطاعاته الاقتصادية.

وأيد العمر سرعة تنفيذ مشاريع خطة التنمية للخروج بالأداء الاقتصادي لبر الأمان، خاصة أن هناك حاجة ماسة لتحريك العجلة الاقتصادية التي تعاني منذ فترة بسبب تداعيات الأزمة المالية والتي ألحقت ضرراً ببعض القطاعات. وعلقت الخبيرة الاقتصادية نبيلة العنجري على أهمية تنفيذ مشاريع خطة التنمية ودورها في تعزيز الأداء الإقتصادي بالاهتمام بإن تنفيذ مشاريع التنمية أمر لا يمكن العودة عنه، لافتة إلى أن الشيخ أحمد الفهد الذي قاد خطط التنمية كان قد أعلن إنجازه 40% من الخطة التي تم تنفيذها، ومضيفاً أن الكويت دولة مؤسسات وبالتالي فإن هناك من القدرات القدرة على تنفيذ مشاريع الخطة بشكل سهل وميسر. وأوضح أن استكمال الطريق الذي بدأه الفهد بعد ضرورة اقتصادية في ظل التداعيات الراهنة التي أصابت بعض القطاعات الاقتصادية، مبيّنة أن تولى أحمد الهارون ملف خطة التنمية جاء اختياراً صحيحاً يعزز من الأبعاد الاقتصادية إلى الأمام ويحقق الكثير من الطموحات التي يحتاج القطاع لتحقيقها بشكل كبير خلال المرحلة المقبلة.

وبدوره، أشار نائب رئيس مجلس إدارة شركة المساهم للتطوير العقاري سعود الأيوب إلى وجود 98 ألف طلب إسكاني يحتاج إلى تنفيذ مشروعات خطة التنمية بأسرع وقت ممكن، ويحتاج إلى جهود كبيرة لتوفير الأرض والطاقة الكهربائية التي تعد أمراً مفصلاً خلال الأيام الحالية للخروج من تداعيات الأزمة



د.فؤاد العمر



نبيلة العنجري



سعود الأيوب

أجمع عدد من العقاريين على أهمية الإسراع في تنفيذ مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة المقبلة، خاصة أن هناك 98 ألف طلب إسكاني تمثل ضغطاً حقيقياً على المشكلة الإسكانية، مستدركين بأن توفير تلك الوحدات ليس بالأمر الهين ويتطلب شروطاً محددة أولها السيولة وثانها التشريعات التي تحتاج إلى تعديلات جوهرية لتتسبب القطاع الخاص على العمل في بيئة اقتصادية تعاني من تأزيم المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وبينوا أن تجارب دول أخرى مجاورة أثبتت أهمية الدعم الحكومي في دفع القطاع الخاص من خلال توفير البنية التحتية القادرة على استيعاب المشروعات الاقتصادية العملاقة خاصة الطاقة الكهربائية التي تعاني الكثير من المشروعات من تعاقبها.

وأكدوا أن تنفيذ مشاريع الخطة ليس خياراً بل أمر ملحا تفرضه الأوضاع الاقتصادية الراهنة والرغبة العارمة في تحقيق حلم العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات خلال تلك الفترة.

وبالنسبة لمحافظة الجھراء تركزت الـ 8 عقارات في العقار الخاص ولم تحظى المحافظة أيضاً بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة. وجاءت محافظة العاصمة والجھراء في الترتيب الخامس مكر من حيث عدد العقارات المتداولة من خلال تداول 8 عقارات لكل محافظة، أما العاصمة فقد نال فيها العقار الخاص 6 عقارات والتجاري عقارين، وبالنسبة للوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات خلال تلك الفترة.

التغير: الأخصائي الأسبوعي حركة تداول العقار بإدارتي التسجيل العقاري والتنظيم خلال الفترة من 2011/7/17 حتى 2011/7/21 العقود المسجلة	المحافظة	خاص استثماري تجاري الشريط الساحلي	مخازن صناعي	بنك
العاصمة (1)	6	2	0	0
حولي (2)	5	8	0	0
الفروانية (3)	7	4	0	1
مبارك الكبير (4)	23	0	0	0
الاحمدي (5)	10	0	0	0
الجھراء (6)	8	0	0	0
المجموع	59	16	2	1

والعقار الاستثماري 8 عقارات، وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في «الخاص» خلال هذا الأسبوع.

الفروانية رابعة

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 12 عقاراً نال السكن الخاص منها 4 عقارات والاستثماري 4 عقارات والمخازن عقار واحد، وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

العاصمة والجھراء في الخامسة

وجاءت محافظة العاصمة والجھراء في الترتيب الخامس مكر من حيث عدد العقارات المتداولة من خلال تداول 8 عقارات لكل محافظة، أما العاصمة فقد نال فيها العقار الخاص 6 عقارات والتجاري عقارين، وبالنسبة للوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات خلال تلك الفترة.

وبالنسبة لمحافظة الجھراء تركزت الـ 8 عقارات في العقار الخاص ولم تحظى المحافظة أيضاً بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة. وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 13 عقاراً نال العقار الخاص منها 5 عقارات

مبارك الكبير في الصدارة بعدد 23 عقاراً تداول 59 عقاراً خاصاً بقيمة 18,4 مليون دينار و 16 عقاراً استثمارياً بـ 9,9 ملايين

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتنظيم في وزارة العدل خلال الفترة من 21 إلى 21 يوليو الماضي انخفاض تداول العقارات مقارنة بالفترة من 10 إلى 14 يوليو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقود المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 59 عقاراً بمبلغ قدره 18,4 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 16 عقاراً بقيمة 9,9 ملايين دينار، ويبلغ عدد العقارات التجارية عقارين بقيمة 11,4 مليون دينار، فيما بلغ عدد عقارات المخازن (عقار واحد) بقيمة 2,050 مليون دينار ولم يشهد عقار الشريط الساحلي أو الصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

ووفقاً لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة مبارك الكبير جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 17 إلى 21 يوليو الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 23 عقاراً تركزت جميعها في السكن الخاص أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

الأحمدي في المركز الثاني

واحتلت محافظة الاحمدي المرتبة الثانية بين المحافظات من حيث التداولات العقارية السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 8 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 6 عقارات.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع 5 عقارات وانخفض مؤشر العقار الاستثماري بواقع عقار واحد، علماً أن مؤشر تداول الوكالات العقارية استقر بواقع صفراً وانخفض مؤشر العقارين

المخازن واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقارين الصناعي والشريط الساحلي.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتنظيم في وزارة العدل خلال الفترة من 17 إلى 21 يوليو الماضي فقد أظهرت أن عدد العقار الخاص بلغ عقارين بمبلغ قدره 754 ألف دينار فيما لم يشهد العقار الاستثماري والتجاري والمخازن والصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.

حولي ثالثة

وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 13 عقاراً نال العقار الخاص منها 5 عقارات

توقع وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.محمد البصري أن يجتمع ديوان الخدمة المدنية لإقرار زيادة رواتب العاملين في القطاع النفطي خلال شهر رمضان، مبيناً أن المجلس الأعلى للبترول أحال زيادة الرواتب للديوان مع توصية من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بضرورة الاستعجال في إقرارها نظراً لاستحقاق الزيادة في القطاع النفطي الذي يستحق كل الدعم والتقدير من الدولة.

وأوضح د.البصري في تصريح للصحافيين على هامش حضوره غبقة مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة مساء أمس الأول أن المجلس الأعلى للبترول وافق في اجتماعه الأخير على زيادة رواتب العاملين في القطاع النفطي، مشيراً إلى أن المجلس الأعلى للبترول عرض عليه 4 مقترحات وجداول للزيادة وتم رفع هذه المقترحات الأربعة إلى ديوان الخدمة المدنية، مؤكداً على أن المجلس الأعلى ترك الدراسة والقرار واختيار الأنسب للعاملين لمجلس الخدمة المدنية وذلك طبقاً لنص القانون في هذه الحالات.

وأضاف د.البصري انه على اتصال دائم ومستمر مع رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالله الزين فيما يخص موضوع الزيادة ومحاولة إعداد تقرير نهائي لعرضه على أول اجتماع لمجلس الخدمة المدنية خلال الشهر الجاري، مشيراً إلى أن مؤسسة البترول تلقت الأسبوع الماضي مجموعة من الاستفسارات من مجلس الخدمة المدنية حول بعض الجداول والملاحظات حول الزيادة وقامت المؤسسة بالرد على هذه الاستفسارات يوم الأربعاء الماضي وذلك ليتسنى لمجلس الخدمة إعداد التقرير النهائي قبل اجتماع ديوان الخدمة المقبل.

ولفت إلى أن مؤسسة البترول الكويتية على استعداد تام للجلوس والتشاور مع ديوان الخدمة المدنية الأسبوع الجاري أو المقبل للانتهاء من قرار الزيادة للعاملين في القطاع،